المصـــــدر : المجلة العربية السعودية
التـــاريخ : 01-09-2006 العـــدد : 355
الصفحـات : 16 المسلسل : 20

موضوع الشهر

مدن المستقبل تنقل المملكة نحو آفاق واعدة من التطور

تشكل المدن الثلاث التي انطلقت مؤخراً في المملكة نقلة نوعية جديدة للتنمية في هذه البلاد خلال ما يعرف بفترة الطفرة الثانية التي تمثل انطلاقة أخرى نحو آفاق واعدة من التطور الذي يتمحور حول تحقيق المزيد من الرفاه للمواطن وشحذ قدراته للإسهام بطريقة فاعلة في الحفاظ على وتيرة متصاعدة من النمو... ونتناول في هذا التقرير بعضاً من الملامح الطموحة لكل من مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ومدينة الأمير عبدالعزيز الاقتصادية في حائل ثم مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة.

وتعد مدينة الملك عبدالله الاقتصادية من أكبر مشروعات الهيئة العامة للاستثمار حيث تبلغ الاستثمارات فيها ١٠٠ مليار ريال،، وبدأت أعمال الإنشاءات في المدينة في النصف الثاني من ذي القعدة ١٤٢٦هـ/ ديسمبر ٢٠٠٥م. وتوفر المدينة ٥٠٠ ألف فرصة عمل أمام الكفاءات السعودية للولوج إلى مجالات جديدة ومتنوعة، ومن المتوقع انتقال أول مجموعة من الشركات والسكان إلى المدينة في غضون ٢٤ إلى ٣٦ شهراً بإذن الله.

وتمثل المدينة إضافة نوعية كبرى لشقيقتيها الجبيل وينبع وهما من أبرز منشآت الطفرة الصناعية العملاقة الأولى، حيث ستسهم معهما في تحقيق هدف تنويع قاعدة الاقتصاد. حيث توجد مؤسسات إقليمية ومحلية، أبرزها شركة إعمار من الإمارات، وشركة عسير ومجموعة بن لادن السعودية. فضلاً عن أن المدينة تعد مثالاً متميزاً للتعاون بين بلدين شقيقين خليجيين عضوين في مجلس التعاون هما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتقوم المدينة في رابغ على مساحة تتجاوز ٥٥ مليون متر مربع تمتد على ساحل طوله نحو ٣٥ كيلو متراً وفي موقع استراتيجي بين مكة وجدة والمدينة.

• • •

وتضم «مدينة الملك عبدالله الاقتصادية» ٦ مناطق رئيسة:

فهناك أولاً: ميناء بحري عالمي الصفات، يحتل مساحة إجمالية تبلغ ٢,٦ مليون متر مربع تجعله يضاهي أكبر موانئ العالم، سيكون قادراً على استقبال أضخم السفن، وسيكون بفضل موقعه المتميز همزة وصل رئيسة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما يوفر لحركة الشحن ما بين القارات الثلاث تجهيزات هي الأحدث من نوعها، ما يجعل منه واحدة من أهم المحطات لحركة الشحن الدولية وبوابة رئيسة لمناطق المملكة.

وأما المنطقة الثانية من المشروع وهي «المنطقة الصناعية» فسوف تقام على مساحة ٨ ملايين متر مربع وتخصص لخدمة كافة الشركات الصناعية، ابتداء من الصناعات البتروكيماوية والدوائية وأنشطة الأبحاث والتطوير وانتهاء بالمؤسسات التعليمية التي ستقوم بإعداد الشباب السعودي لدخول سوق العمل وشغل الوظائف التي ستوفرها مدينة الملك عبدالله الاقتصادية. وقد تم تخصيص مساحات كبيرة لإقامة الموظفين وعائلاتهم.

وسوف تشمل المنطقة الثالثة «المنتجعات الشاطئية» مجموعة متميزة من الفنادق المطلة على الواجهة البحرية ومباني الشقق الفندقية، تضم ٢٥٠٠ غرفة وأجنحة بإطلالات فريدة.

وستوفر المنطقة الرابعة، أي «الجزيرة المالية» ٥٠٠ ألف متر مربع من المساحات المخصصة للمكاتب والتي تستهدف المؤسسات المالية والإقليمية، بالإضافة إلى عدد كبير من فنادق رجال الأعمال ومركز جديد للمعارض والمؤتمرات.

وسيتم تشييد برجين فوق جزيرة المال، يتألف الأول من ١٠٠ طابق والثاني من ٦٠ طابقاً بإطلالة رائعة ومناظر ساحرة للمناطق المحيطة.

وتضم المنطقتان الخامسة والثالثة أحياء سكنية، سيحتضن أولها وسط المدينة وستكون مزيجاً من الطرز المعمارية القديمة والحديثة. ويطل ثاني هذه الأحياء على محيط الشاطئ، ومن المتوقع أن يقطن في هذا الحي نحو ٧٥ ألف نسمة. بينما يتكون الحي السكني الثالث في غالبيته من دور فخمة مطلة على البحر.

وأما المنطقة السادسة «المدينة التعليمية» فستكون مكاناً تجد فيه المواهب السعودية أبواباً جديدة تطرقها والطاقات الإبداعية سبلاً تسلكها، متوجهة بالاقتصاد السعودي نحو مجالات غير مسبوقة.

• • •

«أما مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، والتي تعد المدينة الاقتصادية الثانية في المملكة بعد مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، فسوف تقام على مساحة قدرها ١٥٠ مليون متر مربع من الأراضي، وتضم مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتكاملة التي تشمل الخدمات والتجارة والصناعة، إلى جانب مجموعة من الأنشطة الاستثمارية المكملة والمساندة والتي سوف تتكامل جميعاً لتسهم في تحقيق نقلة نوعية في اقتصاد المنطقة الشمالية بأكملها، انسجاماً مع الرؤية المبنية على تحقيق التنمية المتوازنة لجميع مناطق المملكة.

المصـــــدر : المجلة العربية السعودية
التـــاريخ : 01-09-2006 العـــدد : 355
الصفحـات : 17 المسلسل : 20

وتتمثل أهم أنشطة المدينة في: خدمات النقل، الخدمة المساندة، الخدمات التعليمية، الخدمات الزراعية، الخدمات الصناعية والتعدين، الخدمات الترفيهية، المساكن، البنية التحتية.

وبالنسبة لخدمات النقل فقد اهتمت خطة العمل باستغلال الموقع الاستراتيجي لحائل في إقامة بنية متميزة لخدمات النقل، خاصة أن حائل تمثل ملتقى لعدد من الطرق التجارية، وفي هذا الإطار سوف يتم إنشاء مطار دولي وميناء جوي جاف ومركز للإعداد والتموين والمناولة، ومحطة للمسافرين بطريق البر. ومن المتوقع أن يسهم المطار الممتد على مساحة ٨,٧ ملايين متر مربع في نقل ٣ ملايين راكب سنوياً، كما سيسهم في نقل ما مجموعه ١٣٠ ألف طن من البضائع سنوياً، يضاف إلى ذلك نقل وتوزيع ما يقارب من ١,٥ مليون طن من البضائع سنوياً عبر الميناء الجاف ومركز العمليات بالمدينة الاقتصادية الذي يقع على مساحة قدرها ٢١٠ آلاف متر مربع، أما عن المسافرين براً فمن المتوقع أن يتم نقل حوالي ٢,٣ مليوني راكب سنوياً من خلال وسائل النقل البرية المختلفة.

• • •

وهناك منطقة متكاملة داخل المدينة للخدمات التعليمية تضم جامعات ومراكز للبحوث ومراكز للتأهيل والتدريب إلى جانب مجموعة من المدارس العامة والمتخصصة، وتنطلق الفكرة الأساسية للمنطقة التعليمية من نشر التعليم المتخصص الذي يعمل على تلبية احتياجات سوق العمل، خاصة في التخصصات الفنية والتقنية التي تسهم في رفع معدلات الإنتاج وتلبية حاجات السوق من القوى العاملة المدربة والماهرة، وتبلغ المساحة المخصصة للمنطقة التعليمية حوالي ١٠ كيلو مترات مربعة، ومن المتوقع أن تقدم خدماتها لحوالي ٤٠ ألف طالب وطالبة من أبناء وبنات المنطقة.

كما تم تخصيص منطقة كاملة للخدمات الزراعية، حيث إن حائل والمنطقة الشمالية بشكل عام تتميز بالإنتاج الزراعي الكثيف، ومن أهم عناصر هذه المنطقة: مركز متطور للبحوث الزراعية يقدم خدماته لأهالي المنطقة، بهدف تنمية الإنتاج الزراعي والاستفادة منه سواء في عمليات التخزين، أو في تشغيل عدد من مصانع المنتجات الغذائية، حيث سيخصص الإنتاج الزراعي وإنتاج المصانع لتلبية الاحتياجات المحلية وطلبات التصدير.

وهناك الجانب الصناعي والتعديني، حيث تتناسب أنشطة وخدمات المدينة مع طبيعة وموارد المنطقة، ويتم الاستفادة من الموارد الطبيعية كالمعادن والمواد الخام في إنشاء عدد من الصناعات التحويلية، ومن المتوقع أن تكون المنطقة الصناعية متكاملة مع الأنشطة التعدينية في المدينة.

أما بالنسبة للخدمات السياحية والترفيهية فقد حظيت بنصيب أساسي في المشروع، وهي تستفيد من المقومات السياحية المهمة لمدينة حائل والمناطق الجغرافية المحيطة بها، ومن أبرزها المعالم الأثرية والتاريخية والمكونات الثقافية والبيئية المناسبة لبعض المواسم السياحية كمواسم القنص والصيد، ومن المتوقع أن تجذب المدينة حوالي ٧٠٠ ألف سائح سنوياً.

وفيما يتصل بالمساكن فقد أولت خطة العمل للمدينة اهتماماً خاصاً للاستثمار في مجال الإسكان، حيث يحظى الاستثمار في هذا القطاع بحوالي ١٠ مليارات ريال من إجمالي الاستثمارات المتوقعة، ومن المتوقع إنشاء حوالي ٣٠ ألف وحدة سكنية.

وهناك استثمارات ضخمة تتجاوز (٦) مليارات ريال في البنية التحتية للمدينة، تسهم في تحسين البنية التحتية في المنطقة بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بخدمات الهاتف والماء والكهرباء، ومن المتوقع أن يضيف مشروع المدينة حوالي ٣٣٠٠ كيلو متر من الطرق في المنطقة.

• • •

وتكتمل حبات هذا العقد الفريد بمدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة التي يتوقع أن توفر ٢٠ ألف فرصة عمل كما تستوعب ٢٠٠ ألف ساكن، وتشير التقديرات إلى أنها ستتكلف ٢٥ ألف مليون ريال.

وقد تم التخطيط لتكون مدينة المعرفة الاقتصادية معلماً حضارياً لخدمة سكان وزوار المدينة المنورة، وصرحاً وطنياً وعالمياً للتنمية الاقتصادية المبنية على الصناعات المعرفية.

وتقع المدينة الجديدة شرق المدينة المنورة، وتبعد عن الحرم النبوي الشريف خمس دقائق بالقطار الكهربائي المعلق، وهو معلم آخر من معالم هذه المدينة.

وجرى تصميم مدينة المعرفة الاقتصادية لتتحقق تنمية فريدة بمدينة الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- فهي تشتمل على مراكز بحثية متقدمة في مجال التنمية المعرفية وعلوم الحضارة الإسلامية، كما تضم إلى جانب ذلك نشاطات ترفيهية.

وضمن أبرز عناصر هذا الصرح التنموي الهائل هناك مركز للأعمال على مستوى عالمي وأسواق تجارية وفنادق وشقق ومساكن فاخرة ضمن بيئة عمرانية متميزة تتخللها الساحات الخضراء.

وقد خرجت فكرة هذه المدينة بمبادرة من الهيئة العامة للاستثمار وبالمشاركة مع مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي.

وأخيراً .. فإن هذه المشروعات الجديدة تأتي في إطار التنمية الشاملة في هذه البلاد، ففي خلال جولة خادم الحرمين الشريفين في النصف الثاني من شهر جمادى الأولى الماضي ترأس جلسة مجلس الوزراء في المدينة المنورة، وكان من ضمن جدول الأعمال في تلك الجلسة استعراض الرؤية الاستراتيجية للمملكة والتي تتضمن من بين عناصر عدة التأكيد على أن الدولة لا تفرق بين منطقة ومنطقة وبين مواطن ومواطن، فكل ذرة من تراب الوطن غالية وكل مواطن عزيز، وأن اقتصاد المملكة يقوم على حسن استثمار ما حباها الله به من ثروات، وتعظيم المردود منها لما فيه خير الوطن والمواطن حاضراً ومستقبلاً.